

Distr.: General  
13 August 2008  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق  
المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في  
حالات الطوارئ

التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية،  
من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٢/٦٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التصدي الدولي للكوارث الطبيعية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويلقي التقرير نظرة عامة على وقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية والاستجابة الإنسانية لها، كما يسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة وما تخلفه من آثار على العمل الإنساني، والتحديات الرئيسية التي يتعين مجاهاتها.

\* A/63/150.



## أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٢/٦٢. وهو يلقي نظرة عامة على وقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية والاستجابة الإنسانية لها، كما يسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة وما تخلفه من آثار على العمل الإنساني، والتحديات الرئيسية التي يتعين مجاهاتها. ثم يخلص إلى عدد من التوصيات.

### ألف - الاتجاهات والتحديات الناشئة<sup>(١)</sup>

٢ - خلال عام ٢٠٠٧، سُجِّل وقوع ٤١٤ كارثة مرتبطة بأخطار طبيعية، راح ضحيتها ما يربو على ١٦ ٨٠٠ شخص، وتضرر من آثارها أكثر من ٢١١ مليون شخص. ويفيد مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث بأن العدد الإجمالي للكوارث التي شهدها عام ٢٠٠٧ كان ثالث أكبر عدد مسجل، بل وفاق بقدر طفيف المتوسط السنوي لعدد الكوارث الذي بلغ ٣٩٤ كارثة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦. وكان عدد الضحايا (القتلى والمتضررون) ثاني أكبر عدد يشهده العقد الحالي، ويكاد يكون ضعف المستوى المسجل في عام ٢٠٠٦.

٣ - وتتوافق هذه الأرقام مع اتجاه طويل المدى يتسم بتزايد وتيرة وحدة الكوارث المسجلة المرتبطة بالأخطار الطبيعية. فعلى امتداد العقدين السابقين، تضاعف عدد الكوارث المبلغ عنها لينتقل من حوالي ٢٠٠ في المتوسط إلى ما يربو على ٤٠٠ حادثة في السنة. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة جزئياً إلى تحسُّن عملية الإبلاغ، بيد أن ثمة عوامل أخرى تساهم أيضاً في هذه الاتجاهات، وتشمل التغيرات الطارئة على أنماط الأخطار وأوجه الضعف البشري.

٤ - وتتنضح الزيادة في الحوادث الكارثية المسجلة بوجه خاص في حالة الأخطار المرتبطة بالمناخ. وتظل الفيضانات أشد أنواع الكوارث المسجلة تواتراً، إذ بلغ عددها ٢١٠ حوادث ونيف في عام ٢٠٠٧. وتسببت إلى جانب العواصف في أكثر من ٨٦ في المائة من إجمالي الوفيات الناجمة عن الكوارث و ٩٨ في المائة من الأضرار اللاحقة بمجموع الأشخاص المتضررين.

٥ - وكانت وتيرة حدوث الأعاصير المدارية في عام ٢٠٠٧ عالية بوجه خاص، إذ سُجِّل آنذاك وقوع ٦٤ حادثة، بزيادة قدرها ٢٨ في المائة قياساً بمتوسط الفترة من ٢٠٠٠ إلى

(١) البيانات الواردة في الفرع ألف مستقاة من قاعدة بيانات الكوارث الدولية (<http://www.em-dat.net>) لدى مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث، التابع للجامعة الكاثوليكية لوفان، بروكسل، ومن موقع الإغاثة (<http://www.reliefweb.int>)، التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة؛ ولأسباب منهجية، فهي تشمل السنة التقويمية ٢٠٠٧. وتعلق البيانات الواردة في الفروع اللاحقة بالفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢٠٠٦. وكان عدد الكوارث الجيوفيزيائية، من قبيل الزلازل وثوران البراكين، أقل من المتوسط في عام ٢٠٠٧، حيث لم تتعدّ الكوارث الجيوفيزيائية المبلغ عنها ٢٦ كارثة (٦ في المائة من مجموع الحوادث).

٦ - وظلت آسيا المنطقة الأشد تضرراً من الكوارث المرتبطة بالأخطار. وبالفعل فإن ٣٧ في المائة من الكوارث المبلغ عنها عام ٢٠٠٧ وقعت في آسيا، أي ما يمثل ٩٠ في المائة من مجموع الضحايا، و ٤٦ في المائة من مجموع الأضرار الاقتصادية المسجلة. وعلى سبيل المثال، أضرت الفيضانات الموسمية الشديدة الوطأة بوجه خاص في آسيا برمتها بزهاء ١٧٠ مليون شخص في منتصف عام ٢٠٠٧. وضرب إعصار "سدر" بنغلاديش فأودى بحياة ما يربو على ٢٠٠ ٤ شخص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. واستمرت هذه الاتجاهات عام ٢٠٠٨. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أفيد بمصرع أو فقدان أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص في ميانمار نتيجة لإعصار نرجس المدمر. وبعد مرور بضعة أيام، اهتزت مقاطعة ستشوان تحت وقع زلزال هائل أودى بحياة قرابة ٦٩ ٠٠٠ شخص.

٧ - وتسببت الكوارث في أضرار اقتصادية فاقت قيمتها ٧٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧، يعزى ٨٠ في المائة منها تقريباً إلى الأخطار المرتبطة بالمناخ. بيد أن الأرقام بالدولار لا ترسم لوحدها صورة دقيقة عن آثار الكوارث. فقد مثلت الـ ٦٥ كارثة التي ضربت أوروبا عام ٢٠٠٧ نسبة ٢٧ في المائة من الأضرار الاقتصادية العالمية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالأخطار، غير أن ضحاياها لم يتجاوزوا ١ في المائة من النسبة العالمية. وعلى النقيض من ذلك، ورغم ضآلة الخسائر المالية بالقيمة المطلقة في المجتمعات الأكثر فقراً، كثيراً ما تكون عواقب الكوارث أوحش من حيث أرواح السكان وأسباب معيشتهم. وفي داخل المجتمعات المحلية، كثيراً ما يكون الضرر الذي يطال النساء والأطفال والمجموعات المهمشة أصلاً غير متناسب.

٨ - وظلت الخسائر البشرية الناجمة عن الكوارث مركزة في عدد قليل من الحوادث الأوسع نطاقاً وفي البلدان الأكثر عرضة للخطر. وتسببت ١٠ كوارث من أشد الكوارث خطورة في ٥٥ في المائة من جميع الوفيات المبلغ عنها، و ٨٥ في المائة من مجموع المتضررين. ويوحى ذلك بأنه رغم تصدي السلطات الوطنية على المستوى المحلي للغالبية العظمى من الكوارث الصغيرة والمتوسطة الحجم، فلا تزال الحاجة مستمرة إلى تعزيز النظم الإقليمية والدولية للتأهب والتصدي لتلك الحوادث الواسعة النطاق التي قد ترهق القدرات المحلية على مواجهة الحالة.

٩ - ويزيد تغير المناخ العالمي أيضا من مخاطر وقوع الكوارث. فقد أوضح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره التقييمي الرابع الصادر مؤخرا بأن الدلائل التي تؤكد ظاهرة الاحترار العالمي الناجم عن فعل الإنسان باتت قاطعة الآن. وأشار التقرير إلى أن من الأرجح أن يزيد هذا الوضع من تواتر الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وحدتها، من قبيل الجفاف والأعاصير والفيضانات. وسيؤثر ذلك أيضا تأثيراً عميقاً في الإنتاج الزراعي، مما سيزيد من عدد المهتدين بالجوع في المناطق المعرضة للخطر. وستزيد الفيضانات التي غدت أكثر تواتراً وحدّة من مخاطر تفشي الأمراض المنقولة عبر المياه. وقد زاد ارتفاع درجات الحرارة بالفعل من احتمالات تفشي وباء الملاريا في أجزاء من أفريقيا. وهذه التغيرات قادرة، في حال تضافرها، على تأجيج جذوة الصراع للحصول على الموارد الشحيحة، مما يزيد من احتمالات التشريد والهجرة والتزاع المسلح.

١٠ - وتنطوي الزيادة الأخيرة غير المسبوقة في تكاليف الغذاء أيضا على آثار بعيدة المدى على منظومة العمل الإنساني. فقد ارتفعت أسعار الأغذية العالمية في جميع أنحاء العالم بنسبة ٥٠ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧، مما يهدد بزجّ ١٠٠ مليون شخص آخر بين برائن الجوع والفقر. وانخفضت أيضا التبرعات العينية من المعونة الغذائية للعمليات الإنسانية، وما فتى شراء الأغذية يشكل نسبة متزايدة من مجموع تكاليف العمل الإنساني. وعلى سبيل المثال، أظهر استعراض منتصف السنة لعملية النداءات الموحدة لهذا العام أن ثمة زيادة قدرها ٩٠٠ مليون دولار، تُخصّص منها ٧٠٠ مليون دولار للمعونة الغذائية.

١١ - وقد ثبتت بالفعل فعالية تنفيذ نظم التأهب والإنذار المبكر في إنقاذ الأرواح البشرية في العديد من البلدان الشديدة التعرض لأخطار العواصف والفيضانات، مثل بنغلاديش. والواقع أنه على الرغم من الزيادة الإجمالية في حدوث الكوارث، فقد ظل عدد الوفيات المبلغ عنها والأشخاص المتضررين مستقرا نسبيا على امتداد السنوات العشرين الأخيرة. ولا شك أن تحسن نظم التأهب والإنذار المبكر قد ساهم في هذا الاتجاه. وتؤكد التحديات الناشئة المتمثلة في تغير المناخ وزيادة انعدام الأمن الغذائي العالمي ضرورة تعزيز جهود التأهب للكوارث والحد من المخاطر كوسيلة للتقليل من الآثار الإنسانية التي تخلفها الحوادث الخطيرة.

## ثانياً - السنة المستعرضة (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ - ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨)

### ألف - الحوادث الخطيرة المتصلة بالمناخ

#### ١ - أفريقيا

١٢ - طوال صيف عام ٢٠٠٧، أدى مزيج من الارتفاع الشديد في درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار إلى واحدة من أسوأ حالات الجفاف التي شهدتها الجنوب الأفريقي على مدى ٣٠ عاماً، وضربت سوازيلند وليسوتو على وجه الخصوص. واحتاج أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص إلى المساعدة الإنسانية. ووجه نداءان عاجلان من أجل البلدين في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وطلب توفير ١٨ مليون دولار لسوازيلند و ٢٢ مليون دولار لليسوتو، بغرض دعم توفير المعونة الغذائية، والمدخلات الزراعية، واستعادة سبل كسب الرزق على نحو مبكر، وخدمات أساسية أخرى. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان النداءان قد حظيا بتمويل فاق نسبة ٧٠ في المائة.

١٣ - وأدى أيضا هطول الأمطار بغزارة غير عادية في الشطر الأخير من عام ٢٠٠٧ إلى حدوث بعض أسوأ أشكال الفيضانات وأكثرها انتشارا في تاريخ أفريقيا.

١٤ - وفي غرب أفريقيا، فاق عدد المتضررين من الفيضانات ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في ١٥ بلدا، حيث دمرت المساكن وجرفت آلاف الهكتارات من المحاصيل. وتزامنت الفيضانات مع ما يسمى "الموسم الأعرج" الذي تجابه خلاله الأسر، ومعظمها من منطقة الساحل، مشكلة انعدام الأمن الغذائي بشكل منتظم. وتعرضت سبل كسب الرزق لمزيد من المخاطر من جراء الخسائر الفادحة من الماشية. وكان من أشد البلدان تضرراً بوركينافاسو، وتوغو، وغانا، ومالي. ووجهت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة نداءين عاجلين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من أجل بوركينافاسو (٥,٩ ملايين دولار) وغانا (١٢ مليون دولار) للشروع فوراً في تقديم المعونة الإنسانية. ومُول النداءان حتى الآن بنسبة ٢١ في المائة بالنسبة لبوركينافاسو و ٥٩ في المائة بالنسبة لغانا.

١٥ - وفي شرق أفريقيا، لحقت أضراراً فادحة بإثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، والسودان، والصومال، وكينيا بسبب الفيضانات التي وقعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتضرر مئات الآلاف من الأشخاص أو تشرّدوا. وساهمت الفيضانات أيضا في انتشار أمراض من قبيل الملاريا والإسهال المائي الحاد. وفي السودان، تأثر ما يربو على نصف مليون شخص عندما فاض النيل وعدد من الأنهار الموسمية عن الضفاف. ولحقت الأضرار بالمزارع والماشية وكذلك بالطرق والمراحيض والمستشفيات والمدارس، إن لم تكن جُرفت، فعدت

مجتمعات محلية برمتها معدمة، وانخفض الإنتاج الغذائي انخفاضاً كبيراً. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جلب نداء عاجل مبلغ ١٨ مليون دولار لتغطية جهود الإغاثة (حوالي ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب). وفي أوغندا، أثرت الفيضانات في ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وألحقت أضراراً بـ ٨ ٥٠٠ فدان من المحاصيل، مما أدى إلى تفشي انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وقدمت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المساعدة إلى الحكومة في توفير المعونة الغذائية في حالات الطوارئ.

١٦ - ولم يكد الجنوب الأفريقي يتعافى من الفيضانات التي ضربت المنطقة في العام السابق حتى ابتلي مرة أخرى بأمطار مبكرة وغزيرة على نحو غير عادي، وبثلاثة أعاصير متتالية في مطلع عام ٢٠٠٨. وأضحى أكثر من مليون شخص يعيشون دون مأوى ملائم. وكانت مدغشقر وملاوي وموزامبيق أكثر البلدان تضرراً، بيد أن سوازيلند، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو تلقت أيضاً ضربة شديدة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، استهلّت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة التأهب والاستجابة للفيضانات في الجنوب الأفريقي، دعماً لتنفيذ خطط الطوارئ الوطنية للاستجابة. ووجه نداء عاجل إضافي من أجل مدغشقر في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جلب نداء مدغشقر ٤٦ في المائة من المبلغ المطلوب الذي قدره ٤٦ مليون دولار، بينما تلقى النداء الإقليمي ١٧ مليون دولار، أو ٢٠ في المائة من المبلغ المطلوب الذي قدره ٨٩ مليون دولار.

## ٢ - آسيا

١٧ - خلال صيف عام ٢٠٠٧، شهد جنوب آسيا أسوأ فيضانات اجتاحت المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمن. ففي الوقت الذي كان يتوقع فيه أن تنتهي الرياح الموسمية، اجتاحت الأمطار الغزيرة وما أعقبها من فيضانات جميع أنحاء باكستان، وبنغلاديش، ونيبال، والهند في أيلول/سبتمبر. وتسببت الأمطار في تشريد ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في بنغلاديش، وتركت الملايين دون مأوى في الهند. وعلى وجه العموم، أدت الفيضانات إلى مصرع أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص وتقويض أسباب معيشة أكثر من ٦٦ مليون نسمة. وصدر نداء عاجل يطلب فيه توفير ٤٢ مليون دولار لدعم جهود الإغاثة في باكستان، مُوّل منها حتى الآن حوالي ٥٠ في المائة.

١٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات خطيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أدت إلى مصرع ما يربو على ٤٥٠ شخصا وإلحاق أضرار بقرابة مليون شخص. وأصيب ما يفوق ٢٤٠ ٠٠٠ مسكن بأضرار أو هي دُمّرت، كما لحقت أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والخدمات الطبية والإمدادات

بالطاقة. وتلفت المحاصيل إلى حد كبير، مما زاد من الشواغل المستمرة إزاء انعدام الأمن الغذائي. وصدر نداء عاجل توافر من خلاله مبلغ ١٣ مليون دولار (٩٠ في المائة من المبلغ المطلوب) لدعم المساعدات الإنسانية.

١٩ - وتسببت الأمطار الغزيرة التي هطلت في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٧ في حدوث فيضانات خطيرة وسط فيتنام. وكانت المناطق المتضررة لا تزال في طور التعافي عندما وصل "إعصار ليكيما المداري" إلى اليابسة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتمكنت السلطات من إجلاء ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، مما خفض الخسائر في الأرواح إلى حدود ٨٨ شخصا. وعلى وجه العموم، بلغ عدد المتضررين من الإعصار وما يتصل به من فيضانات مليوني شخص.

٢٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ضرب بنغلاديش إعصارٌ حلزوني كبير يدعى "سدر"، متسبباً في أضرار واسعة النطاق، ولا سيما في المقاطعات الواقعة جنوب غرب البلد. وبفضل الاستثمارات في نظام التأهب والحد من المخاطر، استطاعت الحكومة أن تجلي ما يربو على ثلاثة ملايين شخص إلى مناطق آمنة في غضون مهلة قصيرة. ومكّنت الجهود المبذولة بقيادة وطنية من تقديم مساعدات الإغاثة والإنعاش منذ البداية، وأزرتها عند الاقتضاء الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الدولي. وإجمالاً، لقي ٢٠٠ ٤ شخص مصرعهم، وأفيد بإصابة ٥٥ ٠٠٠ شخص، وتضرر ما يربو على ٨,٩ ملايين شخص. وكانت الأضرار المادية فادحة، حيث دمر ما ينيف عن ٥٦٠ ٠٠٠ مسكن وأكثر من ٤ ٠٠٠ مدرسة تدميراً كاملاً. ولم يصدر أي نداء دولي بهذا المعنى، غير أن المساعدات الإنسانية وردت من عدة جهات.

٢١ - وبسبب الطقس البارد بشكل غير عادي وهطائل الثلوج بغزارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في طاجيكستان، ناهيك عن موسمي حصاد هزيلين بالتتالي والزيادة الهائلة في أسعار الأغذية والوقود، لم يبق لسكان المناطق الريفية سوى القليل من الاستراتيجيات لمواجهة الحالة. وصدر نداء عاجل في شباط/فبراير ٢٠٠٨، يطلب توفير ٢٦ مليون دولار لتلبية احتياجات مليوني شخص، والاضطلاع بتدابير التأهب لمواجهة الفيضانات المحتملة في فصل الربيع عندما يبدأ الثلج في الذوبان. ولم يرد حتى الآن سوى ٥٠ في المائة ونيف من التمويل المطلوب في النداء.

٢٢ - وتسببت الأحوال الجوية الشتوية التي كانت الأقسى من نوعها في أفغانستان لما يقارب ٣٠ عاماً في وقوع خسائر في الأرواح ومعاناة ومشاكل كبيرة في الوصول إلى المرتفعات الغربية والوسطى في مطلع عام ٢٠٠٨. ولقي قرابة ٩٠٠ شخص حتفهم، وتضرر الإنتاج الزراعي بشكل جسيم. وتأثر بوجه خاص المشردون داخلياً الذين يعيشون في

مخيمات على مقربة من هيرات، أفغانستان. ومدت المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية يد المساعدة إلى السلطات الأفغانية لتزويد المناطق المتضررة بالغذاء ولوازم الإيواء وغير ذلك من أوجه المساعدة الأساسية. وأعقب فصل الشتاء القاسي أشهر كانت كمية الأمطار خلالها دون المستوى المعتاد في جزء كبير من وسط أفغانستان، مما أدى إلى زيادة انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي في فترة تتسم بتصاعد أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي. ولمواجهة هذه الحالة، صدر نداء أفغانستان المشترك للتصدي للعواقب الإنسانية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وطلب فيه تقديم ٨١ مليون دولار لتوفير شبكة أمان لـ ٤٢٥ ٠٠٠ أسرة معيشية من أشد الأسر المعيشية ضعفا معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. وصدر نداء مشترك آخر تزيد قيمته قليلا على ٤٠٠ مليون دولار في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٣ - وضرب إعصار نرجس ميانمار في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، مكتسحاً منطقة دلتا أياروادي ومقاطعة يانغون. وتكبد حوالي ٢,٤ مليون شخص أضراراً جسيمة، وبلغ عدد القتلى والمفقودين حسب الأرقام الرسمية قرابة ٤٠ ٠٠٠ شخص. وكانت الأضرار فادحة بوجه خاص في منطقة الدلتا، حيث تفاقمت آثار الرياح العاتية من جراء هبوب عاصفة قوية دمرت أعداداً كبيرة من المساكن، والمحاصيل، والحقول الزراعية، ومصائد الأسماك، والماشية. وأصبحت أيضاً الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، بأضرار بالغة. وأوفد على الفور فريق للأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، ثم صدر نداء عاجل لتوفير ٢٠١ مليون دولار للمساعدة في أعمال الإغاثة التي تقودها الحكومة. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان النداء المنقح الجديد الذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي ٤٨٢ مليون دولار قد مُوّل بنسبة ٤٠ في المائة. وفي الأسابيع الأولى، لم يكن مستوى المعونة وتوقيت دخولها إلى البلاد ملائمين بسبب ما فرضته الحكومة من قيود على وصول موظفي المعونة الدولية ومواردها. وفي أعقاب المهمتين اللتين قام بهما إلى البلد الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في أواخر أيار/مايو، إضافة إلى المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات، المعقود في يانغون، تحسنت سبل الوصول بصورة كبيرة وصار من الممكن بذل جهود للإغاثة والتقييم على نحو سليم.

### ٣ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - كانت سنة ٢٠٠٧ أول سنة في التاريخ المدون تشهد وصول إعصارين من أعاصير المحيط الأطلسي (دين وفليكس) إلى اليابسة، وهما في أوج قوتهما في الموسم نفسه. وقد داهم إعصار دين منطقة شرق البحر الكاريبي في منتصف آب/أغسطس، فأودى بحياة ما لا يقل

عن ٢٦ شخصا، وتسبب في خسائر مادية وإتلاف للمحاصيل على نطاق واسع في بليز، وجامايكا، والمكسيك، وهايتي. وضرب إعصار فيليكس نيكاراغوا في بداية أيلول/سبتمبر، فأصاب ١٦٢ ٠٠٠ شخص آحر ودمّر ٨ ٠٠٠ مسكن، وكذلك العديد من خطوط الاتصالات والطاقة الكهربائية. وأعاق تدمير الجسور والطرق على نطاق واسع عمليات الإغاثة. وصدر نداء عاجل فور وقوع الحادثة، طلب فيه تقديم ٤١ مليون دولار لدعم جهود الإغاثة. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان النداء قد مُول بنسبة ٤٣ في المائة.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ضربت عاصفتان مداريتان عاتيتان الجمهورية الدومينيكية، وكانتا مصحوبتين بمطار وفيضانات عارمة، فألحقتا أضرارا بالغة بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وأودت العاصفتان بحياة أكثر من ١٦٠ شخصا، وكان لهما تأثير مباشر على ما يربو على ١٣٠ ٠٠٠ شخص.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تسبب هطول أمطار غزيرة في المكسيك في وقوع أسوأ فيضانات شهدتها البلد منذ أكثر من ٥٠ عاما. وتضرر ما يربو على مليون شخص في ولايتي تاباسكو وتشياباس. وتلفت المحاصيل، ونفقت الماشية، وتضرر معظم الأعمال التجارية في الولايتين. وعلاوة على ذلك، تسببت الأمطار في انهيارات أرضية ألحقت أضرارا بشبكة الطرقات وعرقلت بالتالي جهود الإغاثة. واجتاحت الفيضانات كليا أو جزئيا ما لا يقل عن ١١ مستشفى وأكثر من ١٠٠ مركز طبي. وقدمت منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الدولي الدعم إلى حكومة المكسيك فيما تبذله من جهود الإغاثة والتأهيل.

٢٧ - وأدت الأمطار المنهمرة باستمرار وبغزارة أكثر من المعتاد خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ إلى حدوث فيضانات عبر أجزاء من شمال ووسط أمريكا الجنوبية. وتضرر أكثر من ٣٣٩ ٠٠٠ شخص، ولقي ٥٠ شخصا حتفهم. وكان المشردون الذين يعيشون في مخيمات في المناطق الحضرية من بين أكثر الفئات تعرضا للخطر. وتلف أيضا ما يقدر بـ ٧٠ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل الغذائية والنقدية. وصدر نداء عاجل لدعم عمليات الإغاثة الإنسانية في بوليفيا في شباط/فبراير، طلب فيه توفير ١٨ مليون دولار، مولت منها حتى الآن نسبة ٧٣ في المائة.

## باء - الحوادث الجيولوجية الخطيرة

٢٨ - ضرب زلزال بقوة ٧,٩ درجات بمقياس ريختر ساحل بيرو في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، فدمّر العديد من المباني، بما في ذلك مستشفيات ومدارس في مدينة بيسكو؛ وألحق أضرارا فادحة بالعديد من المناطق الأخرى، بما في ذلك العاصمة ليما. ولقي أكثر من

٥٠٠ شخص حتفهم كنتيجة مباشرة للزلزال. ووُجه نداء عاجل لتوفير ٣٧ مليون دولار لمساعدة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص على إنقاذ حياتهم. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان النداء قد مول بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا.

٢٩ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، ضرب زلزال عنيف بلغت قوته ٨ درجات بمقياس ريختر بلدة ونتشوان الواقعة في مقاطعة ستشوان في الصين. وأعقبه عدد من الهزات الأرضية الكبيرة، فاق العديد منها ٥ درجات بمقياس ريختر. ولقي قرابة ٦٩ ٠٠٠ شخص حتفهم، وأصيب حوالي ٣٧٤ ٠٠٠ شخص. وكان زهاء ١٨ ٠٠٠ شخص بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزالون في عداد المفقودين. ودمر قرابة ٥,٥ ملايين مسكن، ولحقت أضرار فادحة بما عدده ٥,٩ ملايين مسكن إضافي. وفي ستشوان، تسبب انهيار المباني في سقوط أكبر عدد من الضحايا، على منوال الزلازل السابقة الواسعة النطاق. وبدأت عملية ضخمة للإنقاذ والإغاثة بقيادة وطنية، أدت إلى إجلاء ١٥ مليون شخص من المنطقة المتضررة. وبلغ مجموع المتضررين من الهزات الأرضية ٤٥ مليون شخص حسب التقديرات. ورحبت حكومة الصين بمساعدة المجتمع الدولي الذي خصص حتى الآن ما يربو على ٢٥٠ مليون دولار من التبرعات النقدية والعينية.

## جيم - الأوبئة

٣٠ - تشير صعوبة حصول الفقراء على الخدمات الصحية مشاغل فورية في العديد من البلدان المعرضة للأخطار الطبيعية، إذ كثيرا ما تشتد الوطأة على الهياكل الأساسية الصحية وتنهار شبكة النقل في أعقاب الكوارث. وكثيرا ما تنقطع خدمات المياه والصرف الصحي، مما يعرض السكان للخطر من جراء تفشي الأمراض المنقولة بالمياه والأغذية، من قبيل الكوليرا. ويزيد الازدحام والتشريد أيضا من مخاطر انتقال عدوى الحصبة والتهاب السحايا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة. وعلاوة على ذلك، تزيد الفيضانات من مخاطر الإصابة في الأجل المتوسط بالمalaria وحمى الضنك وغيرها من الأمراض. والآن، تدار الجوانب الدولية من تفشي الأمراض المعدية بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، التي تشكل اتفاقا ملزما قانوناً لـ ١٩٤ دولة، وهو اتفاق دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من ١٦٢ حالة من حالات تفشي الأمراض المعدية على النطاق العالمي في ٧٥ بلدا. وأصبحت أفريقيا بنسبة ٣٧ في المائة من هذه الحالات. ومن بين الأوبئة الرئيسية، هناك الكوليرا وغيرها من أمراض الإسهال الوبائية، والحصبة، والحمى التيفية.

٣١ - وتتفاعل الكوارث مع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتقوض صحة المصابين بالإيدز وأسباب معيشتهم، مع زيادة الظروف التي يمكن أن تضاعف من عبء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من قبيل العنف الجنسي، وسوء التغذية، وتشريد السكان. ووقع عدد من الكوارث الرئيسية في الفترة المشمولة بالتقرير، مثل الجفاف في سوازيلند وليسوتو والفيضانات في الجنوب الأفريقي، في بلدان بلغ فيها معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط السكان ٣٠ في المائة. وتزيد هذه الكوارث من تفاقم وضع فئات من السكان هم أصلاً ضعيفون من جراء الإصابة بالإيدز، وذلك عن طريق تضيق فرص حصولهم على الغذاء وسبل كسب الرزق، والمأوى، والخدمات الطبية.

٣٢ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة أيضاً بذل الجهود تحسباً لاحتمالات ظهور جائحة الأنفلونزا. وفيروسي أنفلونزا الطيور من نوع H5N1 بات الآن متفشياً على النطاق الداخلي بين دواجن ٥ بلدان على الأقل. وأفيد بحالات إصابة ووفيات بشرية من جراء أنفلونزا الطيور من نوع H5N1 في ١٥ بلداً منذ عام ٢٠٠٣، وتسبب الفيروس في أكثر من ١٠٠ حالة وفاة بشرية في إندونيسيا لوحدها. ويتفق الخبراء على أن ظهور جائحة أنفلونزا الطيور بمعدل وفيات مرتفع يشكل تهديداً للأمن البشري بالقدر نفسه من الخطورة الذي كان عليه قبل عامين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تعهدت الجهات المانحة بتقديم ٤٠٦ ملايين دولار لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة أنفلونزا الطيور والتأهب لاحتمالات ظهور الجائحة. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم للتخطيط لحالات الطوارئ على المستوى القطري ومساعدة الحكومات في التأهب وتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة المرتبطة باحتمالات ظهور الجائحة.

### ثالثاً - التحديات الرئيسية

٣٣ - بينما زاد عدد الكوارث المسجلة زيادة كبيرة على مدى العقدين الماضيين، زادت أيضاً القدرة على مواجهة الكوارث في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، كانت الوفيات التي بلغ عددها زهاء ٢٠٠ ٤ من جراء إعصار سدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، رغم طابعها المأساوي، أقل بكثير من الوفيات التي فاق عددها ٣٠٠ ٠٠٠ شخص نتيجة لإعصار من الحجم نفسه كان قد ضرب المنطقة ذاتها عام ١٩٧٠. ويعود انخفاض معدل الوفيات مباشرة إلى تحسن استخدام نظام الإنذار المبكر وفعالته، وإلى تدابير التأهب في المجتمعات المحلية، وكذلك إلى الجهود المبذولة بقيادة الحكومة لإجلاء زهاء ٣ ملايين شخص من المناطق التي يتوقع أن يضربها الإعصار.

٣٤ - ومن الأساسي تعزيزُ التأهب لإنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق في حالات الكوارث. وتعد زيادة القدرة على التنبؤ والرصد والتحذير وتلبية احتياجات المتضررين في حالات الطوارئ أمراً أساسياً لفعالية العمل الإنساني. ويشمل ذلك وضع الترتيبات المؤسسية مسبقاً، والحفاظ على فعالية الإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، ونظم التخطيط لحالات الطوارئ. ومن المهم أيضاً تخزين المعدات والإمدادات، وتعزيز خدمات الطوارئ والترتيبات الاحتياطية، وتخصيص ما يكفي من الموارد والتمويل، ووضع ترتيبات الاتصال والتنسيق، وتوفير التدريب والتعليم العام. وبإمكان التعاون الإقليمي والدولي الاضطلاع بدور أساسي في زيادة تعزيز هذه النظم.

٣٥ - ويشكل التأهب الفعال لمواجهة الكوارث عنصراً حاسماً في أي نهج كلي للحد من مخاطر الكوارث، على النحو المبين في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وهو إطار عمل أقرته ١٦٨ دولة في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، عام ٢٠٠٥. ويرسم إطار العمل خريطة طريق لتحقيق تخفيض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث بحلول عام ٢٠١٥، وهو لا يرمي إلى حماية الأرواح فحسب، بل وأيضاً حماية الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي هذا الإطار، تشمل الأهداف الاستراتيجية التي يرنو إليها إطار عمل هيوغو إدماج الحد من مخاطر الكوارث في صلب سياسات التنمية المستدامة وخططها، والنهوض بالمؤسسات والآليات والقدرات وتعزيزها في سبيل بناء القدرة على مواجهة الأخطار، والإدماج المنتظم لنهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي من آثارها. ولئن كان عدد من المجالات ذات الأولوية في إطار عمل هيوغو يكتسي أساساً طابعاً إنمائياً، فإن مجالين من المجالات الخمسة ذات الأولوية يشددان على الحاجة إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر والتأهب للاستجابة الفعالة؛ وكلاهما عنصراً رئيسياً من عناصر العمل الإنساني.

## ألف - تعزيز التأهب للكوارث ضماناً لاستجابة فعالة

٣٦ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية على الصعيد العالمي في سبيل تعزيز القدرة على الإنذار المبكر والتأهب للاستجابة. وتزامنت بداية الفترة المشمولة بالتقرير مع انعقاد الدورة الأولى للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي نظمتها أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وضم الاجتماع ممثلين ١٢٤ دولة عضواً وما يربو على ٢٠٠ ١ مشارك يمثلون الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وذلك من أجل

تقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو ودعمه. ووفر الاجتماع أيضاً محفلاً قيماً لأصحاب المصلحة على جميع المستويات ومجالات الأولوية ضمن إطار العمل من أجل تمكين الروابط والتعلم من أفضل الممارسات الراسخة. وعلاوة على الطائفة العريضة من الأنشطة التنفيذية، تجري الاستعدادات على قدم وساق للدورة الثانية من المنتدى العالمي المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٧ - وسُخّرت جهود إصلاح العمل الإنساني الجارية لتعزيز التماسك بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الدولي، وتوطيد أوجه التآزر مع آليات الاستجابة الوطنية. وقد كفل الاستثمار في نظام التنسيق بين "المجموعات" العالمية تحسين التعاون على التأهب في عدد من البلدان، إضافة إلى تحسين الدعم الوارد من الجهات العالمية وتعجيله عند حلول العديد من الكوارث. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استخدم نهج المجموعات في عدد من الاستجابات لحالات الكوارث، بما في ذلك باكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا، وطاجيكستان، وموزامبيق، وميانمار، وأجزاء من غرب أفريقيا.

٣٨ - وفي أعقاب عملية استعراض واسعة النطاق أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات للتخطيط للطوارئ من أجل المساعدة الإنسانية. وتطرح هذه المبادئ التوجيهية توصيات بشأن كيفية وضع وتنفيذ عملية مشتركة بين الوكالات للتخطيط للطوارئ، وصوغ خطط متكاملة، ورصد إجراءات التأهب الجارية. وتبين المبادئ التوجيهية أيضاً كيف يمكن للمجتمع الإنساني الدولي أن ينظم نفسه لدعم العمل الوطني وتكميله. وقد عممت المبادئ التوجيهية على نطاق واسع في كل أوساط المساعدة الإنسانية، كما تبوأ التخطيط للطوارئ المشترك بين الوكالات موقعا بارزا في برامج الأمم المتحدة للتدريب والتوجيه. وستوضع الصيغة النهائية لمجموعة الأدوات الإلكترونية للتخطيط للطوارئ المشترك بين الوكالات، ثم ستعمم في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وما فتئت عمليات المحاكاة تُستخدم أيضاً على نحو متزايد لاختبار افتراضات التخطيط ونظم الاستجابة. وعلى سبيل المثال، ساعدت عمليات المحاكاة في مطلع عام ٢٠٠٨ الفريقين القطريين العاملين في المجال الإنساني في غينيا - بيساو وموريتانيا على وضع خطتيهما للطوارئ.

٣٩ - وبناء على طلب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وضعت وكالات المساعدة الإنسانية أيضاً الصيغة النهائية لمجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية ٥ (التأهب للكوارث ضمناً لاستجابة فعالة) من إطار عمل هيوغو. وتوفر الإرشادات الدعم للدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والجهات الفاعلة الدولية في سبيل تعزيز

قدرتها على التأهب. وقد عرضت منظمات الأمم المتحدة بالفعل هذه الأداة على نظرائها الحكوميين ذوي الصلة في كل من أوغندا ونيبال، بوصفها وسيلة لتعزيز التحليل والحوار والتخطيط. ومن المقرر تطبيق الأداة كذلك في مناطق أخرى عام ٢٠٠٨. ويقود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضا في الوقت الراهن مبادرة مشتركة بين الوكالات لإعداد مذكرة إرشادات تكميلية بشأن العمل الإنساني الذي يأخذ في الحسبان مخاطر الكوارث كجزء من عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات بشأن هذه المسائل.

٤٠ - وشكل تعزيز أوجه الشراكة بين المنظمات الإنسانية لتحسين العمل الإنساني محور تركيز الاجتماع الثاني للمنهاج الإنساني العالمي، المعقود في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وشارك في الاجتماع الأمم المتحدة، وشقي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واتفق المشاركون على أن المنهاج ينبغي أن يشكل منتدى للمناقشة والتحليل الاستراتيجيين، مع التركيز على القضايا الرئيسية، من قبيل زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية في المناقشات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات العامة، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية، والحكومات، والمجتمع المدني لضمان تأهب أفضل، ومن ثم استجابة أفضل للأزمات الإنسانية. وأيد الاجتماع أيضا المبادئ الرئيسية للشراكة التي يستند إليها المنهاج، وهي: المساواة، والشفافية، والنهج القائم على النتائج، والمسؤولية، والتكامل. وستوجه هذه المبادئ الأنشطة الجارية للمنهاج وأيضا أنشطة أعضائه.

## ١ - تعزيز الإطار القانوني الدولي للحد من مخاطر الكوارث وحماية الأشخاص المتضررين من الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية

٤١ - تشكل الأطر القانونية والمؤسسية الكافية عاملا تمكينيا أساسيا لنظم التأهب المستدامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمدت المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحليين للعمليات الدولية للإغاثة والمساعدة في الإنعاش الأولي في حالات الكوارث بالإجماع في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية ثمرة لعامين من المشاورات الموسعة التي دارت تحت قيادة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بمشاركة ما يربو على ١٤٠ دولة والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إضافة إلى العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتحوي المبادئ التوجيهية تجميعا للقواعد الدولية القائمة، وترمي إلى مساعدة الحكومات في إعداد ترتيباتها القانونية والمؤسسية لتقديم المساعدة الدولية في حالات الكوارث.

٤٢ - وقد شرع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الآن، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، في التشجيع على إدماج المبادئ التوجيهية في صلب المبادرات المتعلقة بتطوير القوانين وإدارة الكوارث والحد من المخاطر. وعلى سبيل المثال، شكّلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في أعقاب اعتماد تشريعات لإدارة الكوارث في إندونيسيا في آذار/مارس ٢٠٠٧، فرقة عمل للمساهمة في صياغة الحكومة لما يلزم من قواعد تكميلية فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة الكوارث. وجرى التشديد أيضاً على تنفيذ المبادئ التوجيهية في توصيات بعثة الأمم المتحدة للتأهب المعنية بتقييم الكوارث والتنسيق، التي أوفدت إلى بوتان عام ٢٠٠٨، ومن المقرر تقديم مزيد من المساعدة التقنية إلى سائر الحكومات المهتمة. ومن المهم مواصلة التعاون بين الاتحاد ومنظومة الأمم المتحدة في تعزيز استخدام المبادئ التوجيهية وتعميمها على نطاق واسع.

٤٣ - وقد يعاني المتضررون من الكوارث من تزايد أوجه الضعف وانتهاك حقوقهم نتيجة لعدم كفاية التخطيط والتأهب للكوارث وعدم ملاءمة السياسات أو الإهمال في سياق مواجهة الكوارث. وكثيراً ما تكون النساء والأطفال والفئات المهمشة أصلاً من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المبادئ التوجيهية العملية بشأن حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية المشفوعة بدليل إرشادات بشأن كيفية حماية حقوق الأفراد المتضررين من الكوارث من خلال تنفيذ استجابة إنسانية قائمة على مراعاة حقوق الإنسان. وقد عقدت السلسلة الأولى من حلقات العمل الإقليمية لنشر المبادئ التوجيهية والترويج لها في أمريكا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويجري حالياً التخطيط لعقد حلقات أخرى في أفريقيا وآسيا في إطار الفريق العامل المعني بمجموعة الحماية.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، أدرجت لجنة القانون الدولي موضوع "حماية الأشخاص في حالات الكوارث" في برنامج عملها، وقد عيّنت مقررًا خاصاً معنياً بالمسألة. وشكل التقرير الأولي للمقرر الخاص (A/CN.4/598)، إلى جانب دراسة أعدتها أمانة اللجنة (A/CN.4/598) و Add.1 و 2)، أساساً لنظر اللجنة في المسألة أثناء دورتها الستين، عام ٢٠٠٨.

## ٢ - تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والإقليمية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من منظومة فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ العمل مع الدول الأعضاء في سبيل تعزيز القدرة على التأهب والاستجابة. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر

١٣ بعثة استجابة تابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، أُوفد منها ثمان إلى الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، واثنتان إلى أفريقيا، وثلاث إلى آسيا. وقد نشرت البعثات من أجل تقييم آثار ستة فيضانات وخمس عواصف وزلازل، وتنسيق أوجه التصدي لها. وأوفدت أيضا بعثة للتأهب للاستجابة تابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق إلى بوتان، حيث قامت، بناء على طلب من الحكومة، بدعم تقييم الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ، وساعدت في تحديد سبل تحسين النظم القائمة.

٤٦ - ونظم أيضا فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق دورات تعريفية وتدريبية موجهة لأفريقيا وأوروبا، والأمريكتين، ومنطقتي آسيا والمحيط الهادئ. وانضم مديرو حالات الكوارث، الذين تلقوا تدريب الأمم المتحدة في مجال تقييم الكوارث والتنسيق والذين ينحدر ٤٠ في المائة منهم من بلدان نامية، إلى شبكة خبراء الكوارث التي يمكن اللجوء إليها لإسداء المشورة والمساعدة في أنشطة التأهب للاستجابة والتدريب وبناء القدرات.

٤٧ - وترتبط شبكة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ بين أكثر من ٩٠ في المائة من الأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية عبر العالم، وذلك من خلال المجموعات الإقليمية، والأفرقة العاملة المتخصصة، والتدريبات الدولية على الاستجابة للزلازل، وغير ذلك من الأنشطة المتخصصة. وطبقت أفرقة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية منهجية التنسيق التي يتبعها الفريق الاستشاري في جميع عمليات الاستجابة للزلازل في الفترة المشمولة بالتقرير. وقام الفريق الاستشاري أيضا رسميا بتقييم وتصنيف أربعة أفرقة دولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، من ألمانيا وسنغافورة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى فريق تابع لمنظمة دولية غير حكومية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - وسعيًا إلى تقديم مزيد من الدعم لتطوير القدرات الوطنية على مواجهة الكوارث في السياقات المخوفة بأشد المخاطر، استهلّت الأمم المتحدة أيضا في منتصف عام ٢٠٠٧ مبادرة تعزيز القدرة على الحد من الكوارث، بوصفها مبادرة مشتركة بين الوكالات ترمي إلى دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو. وحتى الآن، قُدم الدعم في إطار المبادرة من أجل إكمال دورة للحد من مخاطر الكوارث موجهة للوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ؛ ونُظمت حلقة عمل بشأن تحليل الشبكة التنظيمية بالتعاون مع المنتدى الآسيوي للتدريب والتعلم؛ وأُكملت عملية تقييم القدرات بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني في الفلبين؛ وساعدت المبادرة في وضع خطة للتأهب لمواجهة الكوارث في أوغندا. وفي السنة القادمة، سيتواصل تقديم الدعم في إطار المبادرة لمختلف أنشطة التأهب لمواجهة الكوارث، بما في ذلك إعداد مجموعة تعليمية ترمي إلى تعميم الحد من مخاطر الكوارث في الأطر القائمة للعمل الإنساني والتنمية.

٤٩ - وكثفت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني جهودها لتعزيز تقاسم الممارسات الجيدة في مجال التأهب لمواجهة الكوارث. فعلى سبيل المثال، قام الفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة في بنغلاديش، بتسهيل عملية مشتركة بين الوكالات بشأن الدروس المستخلصة من التصدي لإعصار سدر. وفي هندوراس، اضطلعت الحكومة بعملية الدروس المستخلصة بشأن التأهب لمواجهة الأعاصير، بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وفي أوغندا، عقد الفريق القطري للعمل الإنساني حلقة عمل لتجميع الدروس المستخلصة من الاستجابة لفيضانات عام ٢٠٠٧، استعداداً لموسم أمطار عام ٢٠٠٨. وفي باكستان، تعكف الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، على إعداد دراسات مرجعية أولية عن مخاطر الكوارث وأنشطة الإنعاش في المقاطعات المعرضة للكوارث، وإجراءات تشغيل موحدة لتقييم سبل كسب الرزق على مستوى المقاطعات في مرحلة ما بعد الكوارث.

## باء - تسخير تكنولوجيا المعلومات لتحسين العمل الإنساني

٥٠ - يشكل توافر نظم معلومات واتصالات تتسم بالقوة والموثوقية عاملاً حاسماً لكفالة استجابة فعالة للكوارث، كما أنه يعزز أمن العاملين في المجال الإنساني. فقد ثبت أن تطبيق أحدث التطورات التكنولوجية في مجالات الاستشعار من بُعد ورسم الخرائط والتقاط الصور بالساتل ينطوي على قيمة كبيرة بالنسبة لعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

٥١ - وقد فاق عدد مستخدمي المركز الإلكتروني الافتراضي لتنسيق العمليات في الموقع من مديري الكوارث في جميع أنحاء العالم ٧ ٠٠٠ مدير، يقومون بتبادل المعلومات خلال الطوارئ. فعند حلول كارثة مفاجئة، تتصاعد وتيرة استخدام المركز الافتراضي لتنسيق طلبات المستخدمين الجدد بشكل حاد، مما يبرهن على دوره المحوري في نشر المعلومات بسرعة والتخطيط للاستجابة وتنسيقها. ويشكل المركز الافتراضي التنسيقي قاعدة للنظام العالمي للإنذار والتنسيق في حالات الكوارث، وهو النظام الذي يتولى إصدار إنذارات شبه آنية بحلول كوارث، مشفوعة بتقديرات آلية للأثر المحتمل. وتتيح هاتان الأدوات الإلكترونية للأوساط الدولية المعنية بالاستجابة الإنسانية تبادل المعلومات وتنسيقها على نحو آني.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ الدعم إلى أوساط المساعدة الإنسانية في أكثر من ٢٠ بلداً. وشمل ذلك نشر الأفرقة التقنية لتقييم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ وتقديمها، وذلك خلال حالات الطوارئ في إكوادور، وبنغلاديش، وبيرو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وكولومبيا، وموزامبيق.

٥٣ - وواصل الفريق العامل الفرعي المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والذي يضم في عضويته وكالات المساعدة الإنسانية والقطاع الخاص، التشجيع على اعتماد معايير للاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ من أجل زيادة قابلية التشغيل على نحو متبادل بين المعدات والنظم في مناطق الكوارث. وفي عام ٢٠٠٧، عقد اجتماع خاص للفريق العامل الفرعي لتناول مسائل تتعلق بإجراءات إدارة طيف الترددات اللاسلكية لأغراض الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ أثناء المراحل الأولى من عمليات الإغاثة في حالات الكوارث. وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار خلال المؤتمر العالمي للاتصالات السلكية الذي عقده الاتحاد الدولي للاتصالات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ونص القرار على تكليف بإنشاء قاعدة بيانات للترددات المتاحة حالياً بغرض استخدامها في حالات الطوارئ، وعلى وضع إجراءات تشغيل موحدة لإدارة الطيف في حالات الكوارث. وستدعم هذه الجهود وتعجل البدء في تشغيل نظم اتصالات فعالة في المراحل الأولى التي تعقب الكارثة.

٥٤ - وتواصلت الجهود لتعزيز اتفاقية تامبيري المتعلقة بتوفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث وعمليات الإغاثة. ومع انضمام الأرجنتين وأيرلندا في عام ٢٠٠٧، بلغ الآن عدد الدول المصدقة على الاتفاقية ٣٧ دولة. وفي الوقت الذي تشدد فيه الاتفاقية على حقوق السلطات الوطنية في مراقبة بيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها، فإنها تقترح آليات يمكن من خلالها تيسير توفير معدات إضافية، بما فيها معدات إنقاذ الأرواح. فالتصديق على الاتفاقية وإنفاذها يتيحان رفع الحواجز التنظيمية التي تعوق استخدام موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الكوارث. وتشمل هذه الحواجز شروط الترخيص لاستخدام الترددات المخصصة، والقيود المفروضة على استيراد معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتقييدات المفروضة على حركة أفرقة المساعدة الإنسانية.

٥٥ - وبفضل استخدام تكنولوجيا الفضاء، زادت قدرة منظومة الأمم المتحدة على تزويد أوساط المساعدة الإنسانية، دونما أي تكلفة، بخرائط أنية مرسلة من الساتل. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٤٦ عملية من عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، بما فيها جميع بعثات أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، مما يربو على ١٦٠ خريطة مستمدة من الصور الفضائية، تبين الحالة السائدة قبل حلول الكارثة والتقييم الأولي للأثر. وقد أكد الاستعراض الذي أجرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الفوائد التي ينطوي عليها هذا الدعم الذي يشمل نشر خرائط الساتل عبر المركز الإلكتروني الافتراضي لتنسيق العمليات في الموقع، والنظام العالمي للإنذار والتنسيق في حالات الكوارث، وموقع الإغاثة، علاوة على الوسائل القائمة على شبكة الإنترنت التي تتعهد بها

فرادى المنظمات. وقد أدرجت الصور المرسله من السواتل أيضا ضمن الحد الأدنى من البيانات التي يلزم إتاحتها عند الاستجابة لأي حالة طارئة. وتقدم المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل أيضا معلومات قيمة للسلطات الوطنية عندما تشرع في التخطيط للانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة الإنعاش، وعندما تبدأ في وضع خطط للحد من المخاطر في الأجل الأطول في المناطق المتضررة من الكوارث.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، من المقرر الشروع في استعراض السجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث، في عام ٢٠٠٨. ويتضمن السجل سلسلة من الأدلة الاحتياطية التي ترمي إلى دعم تقديم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويكمن الهدف من هذا الاستعراض في دراسة كل دليل على حدة بغرض تقييم مستوى القيمة المضافة ورضا المستعملين.

### جيم - تعزيز الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

٥٧ - تضم مجموعة الإنعاش المبكر غالبية الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات المساعدة الإنسانية والتأهب للكوارث والتنمية، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها، وذلك ضمن إطار منسق واحد. ولما كان هذا المجال جديدا نسبيا، فقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بشدة التركيز على التدريب وبناء القدرات في مجال الإنعاش المبكر. وعُقدت حلقات عمل إقليمية بشأن التخطيط للإنعاش المبكر وبرمجته في كوبا وتايلند، بمشاركة ما يربو على ٧٥ من العاملين في هذا المجال، وفدوا من ١٥ بلدا. وتلقى ما مجموعه ٢٥ جهة فاعلة على المستوى المحلي في البلدان المعرضة للكوارث في أمريكا الوسطى تدريبا في مسائل الحد من مخاطر الكوارث في إطار التنمية المحلية والإنعاش الاقتصادي المحلي. وأدرجت دورات مخصصة للإنعاش المبكر ضمن حلقات عمل موجهة لمنسقي الشؤون الإنسانية وضمن الاجتماعات الإقليمية للمنسقين المقيمين. وركزت حلقات العمل المعقودة في جنيف للعاملين الميدانيين على الإنعاش المبكر مفهوماً وممارسةً، وعلى تعميم القضايا التي تشمل عدة قطاعات، من قبيل المسائل الجنسانية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٨ - وتؤدي هذه النظم إلى تحسين الدعم على المستوى الميداني. فعلى سبيل المثال، قدم الدعم إلى حكومة بنغلاديش في أعقاب إعصار سدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بغرض تجميع مكونات خطة تنفيذية وطنية للإنعاش المبكر، تبيّن المشاريع التنفيذية العاجلة في القطاعات الرئيسية. وأدمجت الخطة توصيات مستمدة من تقييمات الأضرار التي أجريت تحت إشراف الحكومة، وتقييمات البنك الدولي للخسائر والاحتياجات التي ركزت على الإنعاش على المستوى الكلي الأطول أجلا.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، أصبحت قائمة خبراء الإنعاش المبكر الموضوعة حديثاً تضم الآن ما يربو على ١٠٠ من الخبراء الاستشاريين الذين يوجدون على أهبة الاستعداد للانتشار السريع في مناطق الإنعاش المبكر. ومنذ بدء العمل بالقائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نشر قرابة ٢٧ أخصائياً من أجل دعم جهود الإنعاش المبكر التي تقودها الحكومات.

٦٠ - ودعماً لهذا العمل، وُضعت الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية بشأن الإنعاش المبكر، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتتضمن المذكرة تعاريف أساسية ومبادئ توجيهية، كما تقدم توجيهات عملية بشأن مختلف عناصر عملية الإنعاش المبكر. وستستكمل المذكرة عما قريب بواسطة مجموعة من الأدوات، إضافة إلى أداة للتقييم بهدف زيادة تسهيل التنفيذ العملي لأنشطة الإنعاش المبكر في الميدان.

٦١ - وقدمت توجيهات أيضاً إلى الأفرقة القطرية للمساعدة الإنسانية بشأن كيفية إدراج احتياجات الإنعاش المبكر ضمن أدوات تخطيط العمل الإنساني القائمة، من قبيل النداءات العاجلة والنداءات الموحدة. ورغم إحراز قدر مهم من التقدم مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك العديد من الجهات المانحة، في إضفاء درجة من المرونة على عمليات النداء هاته، من المسلم به أن الحاجة باتت تدعو إلى استكشاف مصادر بديلة لتمويل الإنعاش المبكر.

## رابعاً - مسائل أخرى

### ألف - استخدام الأصول العسكرية للتصدي للكوارث

٦٢ - يشكّل نشر الأصول العسكرية الأجنبية في البلدان النائية والمجاورة سمة مشتركة من سمات عمليات الإغاثة الدولية الكبرى في حالات الكوارث. ومع أن هذه العمليات ينبغي أن تظل في معظمها وظيفة مدنية تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، فإن الأصول العسكرية الأجنبية يمكن أن تؤدي دوراً قيماً في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

٦٣ - ولزيادة البحث في هذه المسألة، مولت الأمم المتحدة دراسة مستقلة لتقييم فعالية الأصول العسكرية الأجنبية في التصدي للكوارث الطبيعية. وتناولت الدراسة التي اكتملت في آذار/مارس ٢٠٠٨ ستة جوانب مترابطة من جوانب الفعالية، وهي: حسن التوقيت والملاءمة، والكفاءة، والقدرة الاستيعابية، والتنسيق، والتكاليف. وعلى وجه العموم، أكدت الدراسة من جديد ضرورة قيام الحكومات بنشر الأصول العسكرية الأجنبية على نحو فعال وقائم على مبادئ، وأيضاً أهمية المبادئ التوجيهية الدولية القائمة في هذه الشأن، ولا سيما المبادئ التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني الأجنبية في عمليات الإغاثة في

حالات الكوارث (مبادئ أو سلو التوجيهية)، التي تنص على أن نشر الأصول العسكرية الأجنبية ينبغي أن يحترم المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في التحلي بالخصال الإنسانية، والحياد، والتزاهة، إضافة إلى سيادة الدول. بيد أن الدراسة كشفت عن وجود قدر كبير من انعدام الوعي وتباين في تطبيق مبادئ أو سلو التوجيهية. وسلطت الدراسة أيضا الضوء على استمرار القلق إزاء فهم الحكومات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمصطلح "الملاذ الأخير" (حيث لا ينبغي توفير الأصول العسكرية إلا بعد استنفاد جهود حشد الوسائل المدنية). وبيّنت الدراسة كذلك أن مسألة الفعالية من حيث التكلفة تكتسي أهمية خاصة في نظر الحكومات المقدمة للأصول، التي تعتقد أن الأصول العسكرية الأجنبية باهظة التكلفة، وأيضا في نظر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، التي تخشى من وطأة هذه التكاليف على تمويل المساعدات الإنسانية. وتنص مبادئ أو سلو التوجيهية على أنه ينبغي ألا تتحمل حكومات البلدان المتضررة تكاليف نشر الأصول العسكرية، وأن هذه الأصول ينبغي أن تقدم بمعزل عن الأموال المخصصة للمساعدات الغوثية الإنسانية.

## باء - تمويل المساعدة الإنسانية لمواجهة الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية

٦٤ - في عام ٢٠٠٧، قدمت الجهات المانحة بسخاء ما يربو على ٨٠٠ مليون دولار لتغطية عمليات التصدي لكوارث مرتبطة بأخطار، وذلك حسب نظام التعقب المالي للأمم المتحدة الذي يتولى متابعة جميع المعونات الإنسانية الدولية المبلغ عنها، التي تقدم من خلال الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية، والحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقنوات الثنائية، بما في ذلك المساعدات العينية والتبرعات الخاصة. وقد شكلت التبرعات في حالات الكوارث المرتبطة بأخطار قرابة ١٠ في المائة من التبرعات العالمية لتمويل العمليات الإنسانية.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة ١٦ نداء عاجلا بشأن كوارث مرتبطة بأخطار، وهو أعلى رقم مسجل حتى الآن. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، مُول ما مجموعه ٣٥٢ مليون دولار، أو حوالي ٥٤ في المائة من مجموع المبلغ المطلوب الذي يصل إلى ٦٥٥ مليون دولار. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قرابة ٩٠ مليون دولار (أو ٢٥,٦ في المائة) لهذه النداءات العاجلة، مما يجعله بكل المقاييس أكبر قناة فردية لتقديم التبرعات.

٦٦ - وقد صاحب ارتفاع عدد النداءات العاجلة أيضا ظهور العديد من التحديات الرئيسية، من قبيل الحاجة إلى تنقيح النداءات، والحاجة إلى توجيه النداءات على وجه السرعة رغم غياب بيانات أولية دقيقة، ثم الصعوبة اللاحقة المتمثلة في إدماج عنصري التأهب

والإنعاش المبكر في عملية النداء. ونتيجة لذلك، بدأ العمل على إصلاح عملية النداءات العاجلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بالتعاون مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والجهات المانحة. وعكفت عملية الإصلاح على استعراض آلية النداء العاجل في ضوء التطورات الأخرى الطارئة في مجال سياسات المساعدة الإنسانية وأدوات الاستجابة، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛ ونهج المجموعات؛ ووظيفة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية؛ والحاجة إلى تحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية؛ والتوازن بين مشاريع إنقاذ الأرواح والإنعاش المبكر؛ والجهود المبذولة حالياً لوضع خطط لحالات الطوارئ، وتقييم الاحتياجات على وجه السرعة، والقدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة. وقد أقر الآلية المنقحة كل من الجهات المانحة، في أثناء معتكف مونترو، سويسرا، بشأن عملية النداءات الموحدة وتمويل العمل الإنساني، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بعملية النداءات الموحدة، في آذار/مارس ٢٠٠٨. وأقر الفريق العامل المشترك بين الوكالات الورقة إلكترونيا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٦٧ - ويركز الاستعراض على إعادة تأكيد العناصر الأساسية لعملية النداءات العاجلة؛ وتمثل في ضرورة أن يكون النداء سريعاً جداً (أن يصدر في غضون خمسة إلى سبعة أيام من حلول كارثة مفاجئة أو من إعلان حالة الطوارئ)، وأن يركز على المعلومات المتاحة والاستنتاجات؛ وأن تصرف المخصصات الأولية الواردة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في التوقيت نفسه من أجل دعم إصدار النداء في الوقت المناسب وتقديم التمويل بأقصى سرعة؛ وأن تقتصر النداءات العاجلة على تلبية الاحتياجات الماسة من حيث التوقيت، وتتضمن مشاريع الإنعاش المبكر التي تدعو الحاجة إليها وتتوافر القدرة على تنفيذها؛ وأن يكون من الإجمالي تطبيق عملية التنقيح المنهجي والمنتظم للنداءات العاجلة باستخدام معلومات تقييمية مستوفاة. وكان النداء العاجل من أجل ميانمار أول نداء نفذ معظم هذه المفاهيم بنجاح.

٦٨ - وفيما يتعلق بالتمويل المقدم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، خصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ١٤٨ مليون دولار لـ ٢٨ بلداً متضرراً من الحوادث الخطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستغرق إقرار التمويل في المتوسط ثلاثة أيام عمل ابتداء من تاريخ تقديم طلب المنحة النهائي من منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أو المنسق المقيم في البلد المتضرر. وبذلك يكون الصندوق قد أثبت أنه أداة تمكن من الاستجابة المبكرة وفي الوقت المناسب بما يتماشى مع أهداف الصندوق.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت حصة الفيضانات والعواصف من أموال الصندوق المخصصة للاستجابة لمخاطر الكوارث ٦٦ في المائة، منها ١٢ في المائة للزلازل، و ١٣ في المائة لمواجهة آثار الجفاف، و ٤ في المائة للتصدي لحالات أخرى ناجمة عن سوء الأحوال الجوية، و ٥ في المائة لمكافحة تفشي الأمراض. وذهب نصف التمويل تقريبا إلى آسيا. وكانت بنغلاديش أكبر مستفيد من أموال الصندوق المخصصة لحالات الكوارث، إذ تلقت ما مجموعه ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٧٠ - وقد جرى التشديد على الحاجة إلى توجيه أموال المساعدة الإنسانية إلى الأنشطة التمهيدية، من قبيل التأهب للكوارث والإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ، وذلك في عدد من السياقات، بما فيها معتكف مونترو بشأن تمويل المساعدة الإنسانية، المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومع أن تدابير التأهب ستخفف من تكاليف الاستجابة وتحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث عند حلولها، فكثيرا ما استبعدت من نطاق التمويل الإنساني للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد اتخذت بعض التدابير لتحسين الوضع، بما في ذلك بدء العمل بخطة التأهب والاستجابة في منطقة الجنوب الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بوصفها نداء عاجلا. بيد أن من الضروري بذل مزيد من الجهود لتعزيز الآليات المالية لأغراض التأهب.

٧١ - وبالمثل، فقد تبيّن مرارا وتكرارا من تحليل إجراءات ما بعد الأزمة أن الاحتياجات المتصلة بالإنعاش المبكر تتلقى مساعدة مالية أقل من المتطلبات الإنسانية والإنمائية، وأن الآليات المكرسة لاستهداف أنشطة الإنعاش المبكر لم تنشأ بعد. ومن ثم، بات من اللازم بذل جهود إضافية لكفالة الانتقال الفعال من الإغاثة إلى التنمية، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

## خامسا - التوصيات

٧٢ - بناء على ما تقدم، تطرح التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) تشجع الدول الأعضاء على إبراز أهمية الالتزامات المبكرة المتعددة السنوات إزاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وغيره من آليات تمويل المساعدة الإنسانية، التابعة منها للأمم المتحدة وغير التابعة لها، ضماناً للحصول على الموارد على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛

(ب) تدعى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى أن تحسّن تعميم الأدوات والخدمات بما يدعم تعزيز الحد من مخاطر الكوارث؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء ووكالات المساعدة الإنسانية على تعزيز أنشطة التأهب للكوارث على الصعيد الوطني، بما في ذلك التخطيط للطوارئ، وذلك على المستويات كافة في جميع القطاعات ذات الصلة، بما يشمل بوجه خاص المناطق الأكثر عرضة للخطر، وضمن إطار عمل هيوغو؛

(د) تشجع الدول الأعضاء على النظر في تخصيص مزيد من الأموال لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث، وتوطيد آليات التمويل أو تطويرها لدعم تعزيز التأهب للاستجابة وأنشطة الإنعاش المبكر؛

(هـ) تدعى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى الاستفادة من المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحليين للعمليات الدولية للإغاثة والمساعدة في الإنعاش الأولي في حالات الكوارث من أجل تعزيز أطرها القانونية لتقديم المساعدة الدولية في حالات الكوارث؛

(و) تدعى الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال المعلومات الجغرافية المستمدة من الساتل لأغراض الإنذار المبكر، والتأهب، والاستجابة، والإنعاش المبكر؛

(ز) تشجع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية تطبيق المبادئ التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني الأجنبية في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، وذلك بهدف تساوq استخدام الأصول العسكرية الأجنبية مع هياكلها الوطنية والإقليمية لمواجهة الكوارث، واضعة في اعتبارها الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به البلدان المجاورة في دعم الاستجابة للكوارث؛

(ح) تشجع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على النظر في إمكانية الأخذ بالمبادئ التوجيهية العملية بشأن حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية في معرض تنفيذ التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب للكوارث والاستجابة لها؛

(ط) تشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم للمنظمات الإنسانية لكي تضطلع بالعبء الإنساني المتعاظم الذي تفاقم بسبب التحديات العالمية المتمثلة في تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، بما في ذلك عن طريق إتاحة موارد إضافية للأخذ بالنهج المبتكرة التي يجري وضعها لتلبية تلك الاحتياجات.